معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٦)

آفاق النمو الإقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية

يناير ٢٠١١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٦)

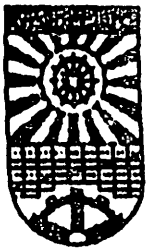

آفاق النمو الاقتصادي فى مصر
بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

يناير ٢٠١١

معهد التخطيط القومي

آفاق النمو الاقتصادي في مصر
بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

د. إبراهيم العيسوي
الباحث الرئيسي

القاهرة ـ ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

موجز

هل كان النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر في السنوات السابقة على وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة يمتلك من قوة الدفع ما يجعله نمواً سريعاً، وهل توافرت له المقومات الاقتصادية والبشرية والطبيعية والسياسية والمؤسسية اللازمة لجعله نمواً قابلاً للاستدامة؟ وسواء أكانت الإجابة بنعم أم لا، فكيف أثرت الأزمة على النمو، وعلى محددات سرعته ومتطلبات استدامته؟ وما هي أهم مواصفات الأطر أو النظم الاقتصادية-الاجتماعية- السياسية البديلة التي يمكن أن تشكل بيئات صالحة لاكتساب النمو خاصيتي السرعة والاستدامة بعد احتواء آثار الأزمة؟

تلك هي الأسئلة التي سعي هذا البحث للإجابة عنها، وذلك بعد بلورة مفهوم محدد للنمو السريع والمستدام. والإجابات المختصرة عن هذه الأسئلة في ضوء المعلومات التي قدمناها و التحليلات التي أجريناها هي: (١) أن النمو المحقق في فترة ما قبل الأزمة لم تتوافر له لا خاصية السرعة ولا خاصية الاستدامة، وذلك لعدم توافر المتطلبات الضرورية لتحقيق هاتين الخاصيتين(٢) أن أضرار الأزمة لم تقتصر على النمو في حد ذاته، بل إنها قد امتدت أيضاً إلى محددات سرعته وقابليته للاستدامة،(٣) أن توفير متطلبات النمو السريع والمستدام بعدما تنحسر آثار الأزمة يقتضي الانتقال من الوضع الراهن(السيناريو المرجعي) إلى وضع مغاير على نحو محسوس (سيناريو الإصلاح أو سيناريو التجديد)، (٤) أن الأمل في هذا الانتقال معلق على أمرين: وصول الحياة السياسية إلى درجة أعلى من النضج، وانتشار مفهوم النمو السريع والمستدام وتعمق الإدراك به وبمتطلباته لدى النخبة ولدي الجمهور على السواء.

Abstract
Post-Crisis Growth Prospects in Egypt

Did the economic growth which Egypt experienced in the period preceding the eruption of the financial and economic crisis in 2008 possess the essential requirements for high speed and sustainability? Whatever the state of growth in the pre-crisis period may have been, what has been the impact of the crisis on growth and the determinants of its pace and sustainability? What are the conditions most conducive to high and sustainable growth, and in which socioeconomic and political frameworks are they more likely to be achieved in the post-crisis period?

The research carried out to furnish answers to these questions came to the following conclusions: (1) Prior to the crisis, growth was neither fast nor sustainable. (2) The crisis did not only affect growth negatively, but it was also harmful to the determinants of its pace and sustainability. (3) To establish conditions which are favorable to the promotion of rapid and sustainable growth in the post-crisis period, a shift to a new growth and development model is needed. Two alternatives which could bring about more favorable conditions for rapid and sustainable growth- though in varying degrees- are discussed, namely the reform scenario and the renewal or regeneration scenario. (4) The required shift is predicated on significant invigoration of political life, on the one hand, and deeper understanding and wider adoption of the concept of accelerating and sustainable growth, on the other hand.

الفريق البحثي

د. إبراهيم العيسوي(الباحث الرئيسي)*
د. السيد دحيه*
د. سعد حافظ*
د. سهير أبوالعينين**
د. هدى النمر+
د. نيفين كمال⌂
د. أشرف العربي⌂
د. أشرف عبد العليم♠
مريم رؤوف◊
أماني غازي▫
أحمد عاشور♦

---

* مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.
** مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.
+ مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
⌂ خبير أول بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.
♠ خبير بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
◊باحث بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.
▫ باحث بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
♦ باحث بمركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد.

المحتويات*

ملخص البحث (I-XXXIII)

مقدمة (١)

الفصل الأول

قابلية النمو للاستدامة ومحددات النمو المستدام

تمهيد (٥)

١- استدامة النمو و التنمية (٥)
١-١- النمو التاريخي نمو بلا استدامة (٥)
١-٢- مفهوم الاستدامة (٩)
١-٣- النمو المستدام والتنمية المستدامة (١٧)
١-٤- تعريف إجرائي لاستدامة النمو (١٩)
٢- بعض معايير استدامة النمو و مؤشراتها (٢٢)
٢-١- الاستدامة البيئية (٢٣)
٢-٢- الاستدامة الاقتصادية (٢٤)
٢-٣- استدامة الثروة الكلية للمجتمع (٢٦)

٣- محددات النمو المستدام (٢٩)
٣-١- قائمة المحددات (٢٩)
٣-٢- معالجة كمية لبعض محددات النمو فى مصر (٣٣)

الفصل الثاني
متطلبات النمو المستدام

تمهيد (٣٩)
١- الإطار العام لسياسات النمو المستدام (٣٩)
٢- توجهات ومضمون سياسات النمو المستدام (٤١)
٣- المتطلبات والسيناريوهات (٥٧)

الفصل الثالث
البعد الاقتصادي للنمو المستدام
١- رأس المال المادي والعلاقات الاقتصادية مع الخارج

تمهيد (٦٠)

١- رأس المال المادي (٦٠)
١-١- تطور الادخار المحلي والادخار القومي (٦١)

* الأرقام الموضوعة بين أقواس هي أرقام الصفحات

١-٢- تطور معدل الادخار القومي والادخار الأصيل (٦٤)
١-٣- تطور مؤشرات الاستثمار والعلاقة باستدامة النمو (٦٧)
١-٤- مكانة رأس المال المادي في الثروة الكلية لمصر (٧٤)
١-٥- أثر الأزمة العالمية على معدلات الادخار والاستثمار (٧٧)

٢- العلاقات الاقتصادية مع الخارج والحصانة ضد الصدمات الخارجية (٨١)
٢-١- ميزان المدفوعات وعلاقته بالنمو الاقتصادي قبل الأزمة (٨١)
٢-٢- تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي (٨٧)
٢-٣- تأثير الأزمة على المعاملات الاقتصادية الخارجية (٩١)

الفصل الرابع

البعد الاقتصادي للنمو المستدام
٢- كفاءة أداء الأسواق ودور القطاع العام والقطاع الخاص

تمهيد (٩٥)
١- كفاءة أداء الأسواق (٩٥)
١-١- المفهوم (٩٥)
١-٢- مؤشرات عامة (٩٨)
١-٣- الأسواق الزراعية (١٠١)
١-٤- الأسواق المالية (١٠٨)
١-٥- سوق العمل (١٢٦)
٢- القطاع العام والقطاع الخاص (١٤١)
٢-١- وضع القطاعين قبل تفجر الأزمة (١٤١)
٢-٢- وضع القطاعين عقب الأزمة (١٤٥)
٢-٣- تغيير سلوك القطاعين في اتجاه النمو المستدام (١٤٧)

الفصل الخامس

البعد البيئي للنمو المستدام
رأس المال الطبيعي مع معالجة تفصيلية للطاقة

تمهيد (١٤٨)
١- رأس المال الطبيعي (١٤٨)
١-١ مفهوم الاستدامة البيئية (١٤٨)
١-٢ تقييم حالة البيئة في مصر قبل الأزمة العالمية (١٥٠)
١-٣ أثر الأزمة على مؤشرات الاستدامة البيئية (١٧٠)

٢- الطاقة (١٧٢)
٢-٤- أوضاع الطاقة في مصر قبل الأزمة (١٧٢)
٢-٥- أثر الأزمة على قطاع الطاقة وتقييم سياسات مواجهتها (١٨٥)

٢-٥- أثر الأزمة على قطاع الطاقة وتقييم سياسات مواجهتها (١٨٥)

الفصل السادس
البعد البشري للنمو المستدام: راس المال البشري

تمهيد (١٩٥)
١- رأس المال البشري والنمو الاقتصادي (١٩٥)
٢- حالة رأس المال البشري قبل الأزمة (١٩٧)
٣- رأس المال البشري أثناء الأزمة (٢٠٩)

خاتمة (٢١٠)

الفصل السابع
الأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسسية للنمو المستدام
رأس المال الاجتماعي والسياسي والمؤسسي

تمهيد (٢١٦)
١-الأبعاد الاجتماعية للنمو المستدام (٢١٦)
١-١- الفقر وتوزيع الدخل والشعور بالظلم والاحتجاج عليه (٢١٧)
١-٢- رأس المال الاجتماعي (٢٢١)
٢- الأبعاد السياسية والمؤسسية للنمو المستدام (٢٢٥)
٢-١- الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢٢٧)
٢-٢- الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد (٢٣٦)

خاتمة (٢٤١)

استخلاصات وخاتمة

١- حالة النمو قبل الأزمة وفي أعقابها (٢٤٤)
٢- حالة النمو في سيناريوهات ما بعد انحسار تداعيات الأزمة (٢٤٥)
٣- كلمة أخيرة (٢٥١)

الملاحق (٢٥٣)

ملحق الفصل الأول (٢٥٤)
ملحق الفصل الثالث (٢٥٧)
ملحق الفصل الرابع (٢٦٥)
ملحق "استخلاصات وخاتمة" (٢٦٩)

المراجع (٢٨٠)

ملخص البحث

يبدأ هذا البحث بتناول النمو السريع والمستدام من حيث مفهومه ومتطلبات تحقيقه، ومن حيث مدى توافر هذه المتطلبات في مصر في الفترة السابقة على وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في خريف ٢٠٠٨ ٠ ثم ينظر في أثر هذه الأزمة على النمو فى الاقتصاد المصري وعلى محدداته ومتطلبات سرعته واستدامته ٠ وينتهي باستطلاع آفاق النمو بعد انحسار تداعيات الأزمة، مع محاولة التعرف على الإطار أو الأطر الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية الأكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات النمو السريع والمستدام ٠

النمو المستدام والتنمية المستدامة

ارتبط القلق بشأن استدامة النمو والتنمية في أول الأمر بالهموم البيئية ٠ ومن ثم تركز الاهتمام على تصويب العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ٠ وهذا ما ظهر بجلاء في التعريف الذي قدمه تقرير "**مستقبلنا المشترك** " في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ٠ فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات أجيال الحاضر دون الجور على قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها ٠ ومع ذلك، فلم يكن كتاب ذلك التقرير غافلين عن أن للاستدامة أبعاداً أخر غير البعد البيئي ٠ والحق أن آفاق توسيع مفهوم التنمية المستدامة كانت كامنة في التعريف الذي قدموه من زاويتين ٠ الزاوية الأولى ارتكاز التعريف على مفهوم الحاجات الإنسانية الذي يتسع للحاجات المادية وكذلك الحاجات المعنوية كالعدالة والمشاركة والمساواة وما إليها من عناصر ما صار يطلق عليه الحكم الرشيد أو الحوكمة ٠ والزاوية الثانية هي تضمين التعريف مفهوم القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا من جهة، وحالة التنظيم الاجتماعي، من جهة أخرى، على قدرة البيئة وقدرة المجتمع على تلبية احتياجات الناس في الحاضر والمستقبل ٠ ومن هنا اشتملت توصيات ذلك التقرير، وكذلك توصيات ما تلاه من تقارير صدرت عن مؤتمرات ومشروعات بحثية دولية، على تغيرات يجب تحقيقها محلياً في النظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام الإداري والنظام التكنولوجي، فضلاً على تغيرات أخرى واجبة التحقيق في النظام التجاري الدولي وفى العلاقات الدولية بوجه عام ٠

وبمرور الوقت صار مفهوم التنمية المستدامة مكافئاً لمفهوم الإدارة الرشيدة للقاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع، وذلك بما يحافظ عليها ويضمن تعويض ما يستهلك من عناصرها،

ويصون القدرة التجديدية لما يقبل التجدد من الموارد الطبيعية، وكذلك بما يحقق العدالة بين الأجيال بتأمين فرص حياة لأجيال المستقبل مماثلة على الأقل لتلك التي تمتعت بها أجيال الحاضر، وذلك إضافةً إلى توفير العدالة بين أجيال الحاضر • وتتضمن القاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع خمسة أنواع من رأس المال، هي: رأس المال الطبيعي، وراس المال المصنوع، ورأس المال البشرى، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال السياسي والمؤسسي • وبناء على ذلك، يصبح لاستدامة النمو خمسة أبعاد: البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد البشرى، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي والمؤسسي • ونظراً لعالمية قضايا البيئة وقضايا التنمية، خاصة في إطار العولمة، كان من الضروري إضافة بعد سادس، ألا وهو البعد الخارجي أو العالمي •

وفى ضوء تعدد أبعاد الاستدامة، فإن استدامة النمو لا تعنى مجرد استمرار نمو الناتج المحلى الإجمالي بأي ثمن • فلو حدث ذلك لكان معناه طغيان بعد واحد من أبعاد الاستدامة – وهو البعد الاقتصادي – على غيره من الأبعاد، ولكان معناه تلاشى احتمالات استدامة النمو على المدى الطويل • وإذا كان مضمون التنمية يتعدى المضمون المحدود للنمو الاقتصادي ويتجاوزه إلى مضمون واسع ومتعدد الجوانب والأبعاد، وإذا كانت الاستدامة تتجاوز البعد البيئي وتشتمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وبشرية وسياسة ومؤسسية وخارجية، فإننا حين نضيف إلى النمو صفة الاستدامة، فإننا نكون قد أضفنا إلى مضمونة الاقتصادي مضامين أخرى متعددة تتصل بالاجتماع والسياسية والمؤسسات والقدرات البشرية والبيئية والموارد الطبيعية • وحينئذ نكون قد أزلنا التمييز بين النمو المستدام والتنمية المستدامة •

إن التنمية المستدامة تدور في نهاية المطاف حول كم النمو الاقتصادي وجودته، وحول ضرورة الموازنة والتوفيق بينهما بحيث لا يضحى بالجودة في سبيل الكم، ولا تطغى اعتبارات الجودة على اعتبارات الكم الضروري من النمو • ولما كانت الاستدامة من العناصر الحاكمة لجودة النمو والمؤثرة في كمه أيضاً، فإن الخط الفاصل بين النمو والتنمية يتلاشى – بإضافة صفة الاستدامة إلى كل منهما •

فالنمو المستدام هو نمو اقتصادي مشروط أو مقيد بأن تصحبه عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وتماسك اجتماعي وتعزيز للقدرات البشرية والمؤسسية وصون للبيئة والموارد الطبيعية • وبهذا التحديد يصبح النمو المستدام وثيق الصلة بالمعنى الشامل للتنمية، بل إنه يصير صنواً للتنمية المستدامة.

تعريف إجرائي للنمو المستدام

وفى ضوء المعنى المتقدم للاستدامة، واسترشاداً بخبرات الدول النامية التي استطاعت أن تنجز نمواً اقتصادياً مرتفعاً، وتحولت اقتصاداتها خلال عقدين أو ثلاثة عقود إلى ما صار يطلق عليه اقتصادات صاعدة أو بازغة، اقترحت الدراسة تعريفاً إجرائياً للنمو المستدام يناسب ظروف مصر الراهنة وحاجتها للخروج السريع من أسر التخلف والتبعية إلى آفاق التقدم والاستقلال، وفحوى هذا التعريف هو تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود ٧% - ٨% سنوياً فى المتوسط، والحفاظ عليه لفترة تناهز ربع قرن، وذلك دون الجور على قدرة رأس المال بأنواعه المختلفة على التجدد والنماء، ومن ثم الحفاظ على قدرة القاعدة الرأسمالية الكلية للمجتمع على الوفاء بحاجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، بما في ذلك توفير مقومات الأمن والاستقلال للمجتمع، وزيادة حصانته ضد الصدمات الخارجية، وتعزيز قدرته على مواجهة هذه الصدمات عندما تقع.

ولاشك في أن هذا التعريف ينطوي على مستهدفات أكثر، ومن ثم أصعب، من تلك التي سعت الدول الأخرى – النامية والمتقدمة – إلى تحقيقها . إذ أن النمو كان في معظم الخبرات التاريخية يفتقر إلى بعد أو أكثر من بعد للاستدامة . بل أنه يمكن القول أن **النمو التاريخي كان نمواً بلا استدامة** . ومع ذلك، فليس من المستحيل على بلد مثل مصر أن يتطلع إلى تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً كذلك المقترح في التعريف الإجرائي للنمو المستدام، وذلك دون التضحية بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيئية والبشرية للاستدامة . وأول شروط إنجاز هذه المهمة هو توافر الإرادة المجتمعية، والتسلح بالوعي السليم والمعرفة الصحيحة لإدارة التنمية الشاملة، وتوافر الاستعداد لتحمل ما ينطوي عليه السعي لتحقيق هذه الأهداف من مشاق وتضحيات . ومما يعزز هذا الاعتقاد أن الأدبيات الحديثة للنمو المستدام والتنمية المستدامة تنفى احتمالات التناقض بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، أو بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل، أو بين النمو الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية . فالتوافق بين هذه المطالب صار أرجح من التعارض بينها، وذلك إذا توافرت الشروط المشار إليها حالاً .

معايير استدامة النمو ومؤشراتها

تتعدد مؤشرات استدامة النمو والتنمية . ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشرات الاستدامة البيئية ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية ومؤشرات استدامة الثروة الكلية للمجتمع، ومؤشرات التنمية المستدامة . ومن أكثر مؤشرات الاستدامة البيئية انتشاراً مؤشر الأثر البيئي أو البصمة الإيكولوجية، ومؤشر الاستدامة البيئية، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشر الكوكب السعيد . ومن أهم

مؤشرات الاستدامة الاقتصادية مؤشر الادخار الأصيل ٠ وهو ليس مؤشراً اقتصاديا خالصاً، لأنه لا يقتصر على التعامل مع رأس المال المادي أو المصنوع، بل إنه يتعامل أيضاً مع جوانب كثيرة من رأس المال الطبيعي وجانب من رأس المال البشرى ٠

وثمة مؤشر يطلق عليه مؤشر استدامة الثروة الكلية للمجتمع ٠ وهو مؤشر شامل يتناول رأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي، ورأس المال غير الملموس المتمثل في رأس المال البشرى ورأس المال المؤسسي ٠ وقد تطور مؤشر استدامة الثروة الكلية على يد مجموعة العمل الدولية لإحصاءات التنمية المستدامة إلى مجموعة موسعة من المؤشرات، بعضها نقدي وبعضها الآخر فيزيقي، وبعضها يعبر عن تدفقات بينما يعبر بعضها الآخر عن أرصدة ٠ومازال البحث جار من أجل التوصل إلى قياسات لبعض الأنواع غير التقليدية من رأس المال مثل رأس المال الاجتماعي ٠

وعموماً، ثمة ميل واضح لتوسيع قوائم مؤشرات التنمية المستدامة بحيث تغطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والاندماج الاجتماعي، والتغيرات الديموجرافية، والصحة العامة وتغير المناخ والطاقة، والنقل، والموارد الطبيعية، والشراكة الدولية، والحوكمة٠ وهذا التوسع ينطوي في الواقع على توسيع لمفهوم التنمية المستدامة ذاته ٠ ومن أبرز أمثلة هذا النوع من قوائم مؤشرات التنمية المستدامة قائمة الاتحاد الأوروبي ٠

محددات النمو المستدام

ثمة أربع مجموعات رئيسية من محددات النمو المستدام، وهى: عناصر الإنتاج (شاملة رأس المال البشرى ورأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي)، وحالة التكنولوجيا، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية (شاملة الأسواق – الفاعلون الرئيسيون، وبخاصة القطاع الخاص والقطاع العام، وإدارة شئون المجتمع والدولة أو الحوكمة، والعلاقات الاجتماعية، والفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة)، ونمط التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ٠

وقد سعت الدراسة لتسليط الضوء على عدد من محددات النمو المستدام القابلة للقياس، وذلك من خلال تقدير معادلة بسيطة للنمو خلال الفترة ١٩٨٢ – ٢٠٠٧ ٠ وقد اقتصرت قائمة المتغيرات المفسرة للنمو على المتغيرات المقيسة ذات الصلة بالأبعاد الاقتصادية (شاملة العلاقات مع الخارج)، والأبعاد البشرية، والأبعاد البيئية ٠